تداعيات جائحة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج

أ.د. فادية عبد السلام*

مقدمة

يعد فيروس كورونا من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حيث إن غالبية الأزمات المالية السابقة واجهتها الحكومات من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، أما أزمة كورونا فهي تهدد المورد البشرى مباشرة ومن ثم فإن تداعياتها تعد الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها.

ويختلف الأمر في مصر، فهي آمنة من وقع الأزمة المباشر في ضوء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة من إغلاق للمدارس والمنشآت.. إلا أنه لا يمكن التنبؤ بسرعة انتشار هذا الفيروس خلال الفترة القادمة..

وتعد تحويلات العاملين المصريين في الخارج أحد مصادر النقد الأجنبي التي يعتمد عليها في تمويل غايات التنمية المستدامة. ومع افتراض قرب انحسار أزمة كورونا . إلا أن هناك قنوات انتقال لأثر هذه الأزمة على الاقتصاد المصري من خلال تداعيات الأزمة على مصادر النقد الأجنبي ومن بينها تحويلات العاملين المصريين في الخارج بالتركيز على مفهوم الهجرة المؤقتة وحاملي تصاريح العمل وشركاء التجارة الرئيسيين ومصدري رؤوس الأموال وأسواق العمل في الدول العربية وخاصة أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي، والأرقام المستخدمة للتحويلات هي تلك التحويلات المسجلة رسمياً ولا تشمل التحويلات العينية أو التحويلات غير المسجلة.

وبالرغم من أن التحويلات العينية يمكن تقديرها خلال استخدام المسوحات المكثفة للمهاجرين إلا أن التحويلات غير المسجلة يصعب تقديرها، وقد تباينت التقديرات حول قيمتها حيث ذهب البعض إلى أنها تصل إلى أكثر من 60% من المسجلة رسمياً، وفى دراسات أخرى ذكرت أنها قد تصل إلى مرتين أو ثلاث مرات تلك المسجلة رسمياً.

لذلك تهتم الورقة بعدة أمور منها: إلقاء الضوء حول تداعيات كورونا على مسار الهجرة والتحويلات، في العالم من واقع بعض الدراسات والتقارير الدولية، ثم التعرف على خصائص الهجرة والتحويلات حيث كشف انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل وصعوبة استدامة التحويلات

* الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية – معهد التخطيط القومي

حيث إنه بالرغم من اتفاق الدول النامية والمتقدمة على العديد من التدابير الاحتوائية للأزمة إلا أن حدة التأثير قد تتباين وفق أساسيات الاقتصاد الكلي والاطار المؤسسي والهيكلي الحاكم لأسواق العمل والتحويلات وسوق النفط العالمي، ولدراسة تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين في الخارج كان ضرورياً التعرف علي خصائص الهجرة والتحويلات ومن ثم الأثر المتوقع من إحداث خلل في الإيرادات بالعملات الصعبة ومن ثم علي توقعات معدل البطالة بعد عودة جزء من العمالة ونطاق الاستغناءات المحتملة.

1-نظرة عامة حول تداعيات كورونا على مسارات الهجرة والتحويلات في العالم

من المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية على نحو حاد بحوالي 20%[1] في 2020 لسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد -19) وتدابير الإغلاق. ويرجع الانخفاض المتوقع إلى انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة. وهي الشريحة الأكثر تعرضاً لفقدان الوظائف والأجور في أي أزمة اقتصادية في البلد المضيف. حيث يتوقع أحد الباحثين[2] أن المنطقة العربية بالرغم من وجود اختلافات كبيرة بين دولها (22 دولة) من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة إلا أنها غير مهيأة للتعامل مع تأثير مرض معدي وقاتل كمرض كوفيد-19. حتى الآن يعتبر انتشار هذا المرض محدوداً مقارنة بمناطق أخرى من العالم، ومع ذلك فإن بعض الدول الأكثر تأثراً بفيروس كورونا المستجد تتواجد في الجوار المباشر لدول مثل إيطاليا وإسبانيا وإيران، بالإضافة إلى ذلك تتمتع المنطقة بعلاقات تجارية وجيوسياسية وثيقة مع دول في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، حيث لا يزال فيروس كورونا موجوداً أو في مرحلة الانتشار، علاوة علي ذلك، يرجع انخفاض عدد الحالات المؤكدة في البلدان العربية إلى انخفاض نطاق الاختبار من قبل خدماتها الصحية، من جانبها حذرت منظمة الصحة العالمية في منتصف مارس من أن جائحة كوفيد لم تصل بعد إلي ذروتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فيما يخص الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) فهي تمتلك موارد أنظمة صحية أكثر كفاءة من بقية الدول العربية، ومع ذلك فإن الاضطرابات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط يضعان مزيداً من الضغوط علي مواردها المالية والخدمات العامة، وقد طبقت جميع هذه البلدان تدابيراً واسعة النطاق لاحتواء انتشار الوباء

[1] البنك الدولي، بيان صحفي 2020/4/22

المصدر: البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث

[2] هيثم عميرة فرنانيرث، فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة اقليمية؟

Real Instituto elcano, ARI 39/2020 (version en' arabe), 7 de abril de 2020.

ومع ذلك، هناك خطر كبير من الإصابة بالعدوى بين العمال الأجانب (في بعض دول الخليج هؤلاء يمثلون غالبية السكان) وخاصة أولئك الذين يعملون في قطاعات البناء والخدمات والذين يعيشون في ظروف مزدحمة لا يتوافر فيها الخدمات الصحية المناسبة.

من جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا الوضع الجديد تأثيراً كبيراً على قطاعات السياحة والنقل الدولي في دول الخليج وكذلك على قطاعات العقارات والفاعليات العالمية الكبرى التي ستقام في تلك المنطقة مثل اكسبو 2020 في دبي واجتماع مجموعة العشرين G –20 حيث تمثل تحدياُ ضخماُ يجعل من الصعب أداء هذه الوظيفة بنجاح في وقت حرج بالنسبة للنظام العالمي.

ستكون النتيجة النهائية لهذه الأزمة بالنسبة للدول العربية مشروطة بعدة عوامل: مثل مدة حالة الطوارئ الصحية الدولية، وفعالية السياسات الحكومية في التخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فإنه في ظل الديناميكيات العالمية السريعة التغير فإن العديد من العوامل التي ستحدد نهاية هذه الأزمة تخرج عن سيطرة الحكومات العربية لأنها تعتمد علي الوضع العالمي الذي يحدد بدوره مصادر دخل هذه الدول (الطاقة، التجارة والسياحة والنقل وما إلى ذلك) وفرص العمل التي تتوفر لسكانها، وقد تكون جائحة كوفيد–19 عاملاُ يؤدى إلى تفاقم المشاكل وإشعال الصراعات في المنطقة العربية ولكنها أيضا يمكن أن تمثل فرصاً لزيادة التعاون الإقليمي والتحرك نحو الحكم الرشيد وتغير مسار النزاعات المسلحة.

بالرغم من أنه يتم منح إعفاءات للمهن الرئيسية مثل العلماء والأطباء والصحفيين القادة الحكوميين إلا أن العمال المهاجرين[1] في الخارج حالياً قد لا يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، حيث إنه من المتصور استجابة للحجر الصحي الحالي والمستقبلي ستقوم الشركات بتطوير قدرات الأتمتة وبالتالي إنهاء بعض الوظائف التي غالباً ما يشغلها المهاجرون بسرعة أكبر، بالإضافة إلى ذلك ففي معظم الصناعات ستتركز عمليات تسريح بعض الموظفين نتيجة انتشار الفيروس علي العمال المهاجرين، لأن كثيراً منهم من حاملي التأشيرات المؤقتة وهؤلاء سيواجهون خيارات صعبة عند الاستغناء عنهم، فإما العثور علي وظيفة أخرى أو الحصول علي نوع مختلف من التأشيرات، وعندما تصبح الوظائف متاحة بعد انتهاء أزمة كورونا يتوقع أن حكومات العديد من الدول ستشجع بلا شك الشركات علي توظيف المواطنين وهو ما ستكون له آثار دائمة علي العمال المهاجرين

[1] ايرول بيبوك –اتساع الفجوات: اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الثلاثاء، 7 ابريل 2020 عرض باسم راشد.

Errol yay–boke، five ways Coved 019 TsChangeing Global Migration, Centre for Strategic andInternational Studies.

وأسرهم ومجتمعاتهم وبالتالي تتسع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والأكثر فقراً، ويشار أيضاً إلى أن العديد من العمال المهاجرين وخاصة من ذوى المهارات المتدنية ليس لديهم خيار العمل من المنزل مما يعرضهم لخطر فيروس كورونا ونشره فضلاً عن تعرضهم لمزيد من الأخطار لأن العديد منهم لا يحصلون علي رعاية صحية مناسبة، ومع القيود المفروضة علي المدى القصير فإن النازحين قسراً والمهاجرين سيكونون في خطر متزايد حيث يقيم 84% من اللاجئين، 99% من النازحين داخلياً في المناطق التي وصلها الفيروس حديثاً.

وبالإضافة إلى ما تقدم هناك أدلة متزايدة على أن القيود المفروضة على الهجرة الآمنة والمنظمة والعادية تدفع الأفراد – ما يصل عددهم إلى 100 مليون شخص على مستوى العالم إلى مسارات غامضة للهروب من الأذى عبر الهجرة غير الشرعية.

من المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 19,7% لتصل إلى 445 مليار دولار في عام 2020[1] وذلك مقارنة بـ 554 مليار دولار في 2019 مما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر المعيشية والأولي بالرعاية. كذلك فإن التقديرات توضح أن معدل نمو تدفقات التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنخفض بنسبة 19,6% في عام 2020 ثم تتحسن بنسبة 1,6% في عام 2021، ويوضح البنك الدولي أن عام 2019 قد شهد تطور تدفقات التحويلات إلى الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل بما يفوق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث أصبحت هذه التدفقات مصدراً رئيسياً لهذه الدول.

وتوضح الدراسات السابق الإشارة إليها أن التحويلات تعمل على التخفيف من وطأة الفقر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وكذلك تحسين الآثار التغذوية، وترتبط بارتفاع الإنفاق على التعليم وتحد من عمالة الأطفال، ويؤثر انخفاض التحويلات على قدرة الأسر على الإنفاق على هذه المجالات ويساعد البنك الدولي مع بلدان مجموعة العشرين والمجتمع العالمي على خفض تكاليف التحويلات وتحسين الشمول المالي للفقراء.

---

[1] World Bank Group, COVID-19 Crisis through a Migration lens, Migration and Development Brief 32, April 2020, p. 8, table (1-2)

وذكر التقرير بأن هذا الانخفاض لا يرجع إلى الانخفاض في أعداد المهاجرين الدوليين ولكن لحد كبير نتيجة الانخفاض في الأجور والتشغيل للعمالة المهاجرة في الدول المضيفة ولضعف اليورو مقابل الدولار، وأن تدفقات التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي ستتأثر بالركود تحت تأثير تداعيات كورونا وكذلك بالهبوط في أسعار النفط.

ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات في أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة (27,5%) في عام 2020 تليها أفريقيا جنوب الصحراء (23,1%) وجنوب آسيا (22,1%) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19,6%) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (19,3%) وشرق آسيا والمحيط الهادي 13%.

ومن المتوقع أيضا أن تصبح تدفقات التحويلات أكثر أهمية لهذه المجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقارنة بنسبة انخفاض في الاستثمارات المباشرة أكبر من 35%. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن هذه المجموعة من البلدان ستتعافى تحويلاتها في عام 2021 لترتفع بنسبة 5,6% لتصل إلى 470 مليار دولار في 2021، وهذه الآفاق من تدفقات التحويلات تكتنفها ظروف عدم اليقين لصعوبة تحديد أثر كوفيد على الاقتصاد العالمي وعلى آفاق النمو فيه وعلى تدابير الحد من انتشار هذا المرض، وفي الماضي كانت التحويلات تقوم بدور في مواجهة التقلبات الدورية في أوقات الأزمات.

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 19,6% لتصل إلى 47 مليار دولار في 2020 بعد نمو بلغ 2,6% في 2019، ويرجع هذا التراجع إلى تباطؤ النمو العالمي وأثر انخفاض أسعار النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك يتوقع أن تتأثر التحويلات من منطقة اليورو أيضا بالتباطؤ الاقتصادي في المنطقة قبل ظهور كورونا وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. وفي 2021 يتوقع أن تتعافى التحويلات حتى وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة بنسبة 1,6% بسبب معدلات النمو المتوسطة المتوقعة في منطقة اليورو وضعف التدفقات إلى الخارج من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تكلفة إرسال التحويلات

أما ما يخص تكاليف التحويلات لمبلغ 200 دولار إلى المنطقة فتسجل 7% ولم تتغير هذه النسبة كثيراً عما سبق وتتراوح تكلفة إرسال الأموال من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مصر والأردن ما بين 3،5% وقد تضررت وظائف قطاع الخدمات أي ما تضرر منذ بداية هذه الأزمة، وفقد المهاجرون العاملون في الفنادق والمطاعم والصالونات وظائفهم دون مساندة حكومية محتملة، والأسوأ من ذلك أنهم لا يستطيعون حتى العودة إلى بلدانهم لسبب قيود السفر، وتحتاج هذه الشريحة إلى مساندة مستهدفة، وعلي الأرجح أن الذين نجحوا في مواصلة العمل في مجال الرعاية الصحية قد يجدون صعوبة في إرسال الأموال بسبب عمليات الإغلاق، وبالتالي قد يصبح إرسال الحوالات النقدية مهمة مستحيلة عندما لا تتوافر البدائل الرقمية، وبنهاية 2019 بلغ متوسط التكلفة العالمية لتحويل 200 دولار 6,82% أو 13,84 دولار ويرمي الهدف رقم 10 من أهداف التنمية

المستدامة إلى تقليل هذه التكلفة إلى 6 دولارات في المتوسط في 2030 ولذلك يوصي البنك الدولي ببعض الإجراءات دعماً لقطاع التحويلات [1]:

- ينبغي للسلطات العامة والحكومية معاملة شركات ومكاتب تقديم خدمات التحويلات بوصفها خدمات أساسية وضرورية أن تخفف من أي أثر على تشغيل هذه الشركات والمكاتب.
- يتعين مساندة صناعة التحويلات المالية بالأدوات المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة على نحو فعال.
- خفض أسعار التحويلات لمواجهة تحديات انتشار البطالة والمحنة التي تواجه الجاليات المهاجرة في البلدان المضيفة.
- اعتماد نماذج التحويلات خلال الوسائل الرقمية.
- مساندة الشمول المالي للجميع في البلدان المرسل إليها تحويلات وبين العمال المهاجرين في البلدان المرسلة.

ولذلك هناك دعوة للتحرك علي المدى المتوسط، حيث سيعتمد انتعاش تدفقات التحويلات اعتماداً كبيراً علي نجاح جهود التحفيز الاقتصادي لمجموعة العشرين وغيرها من الدول المرسلة لصافي التحويلات وحركة الهجرة وديناميكيات سوق العمل الأوسع نطاقاً، ولذلك ثمة هناك حاجة إلى جهود مستهدفة دعماً للجاليات المهاجرين في البلدان المضيفة، حيث إنه من شأن التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي أن تجعل صعباً علي مقدمي خدمة التحويلات تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية، مما يؤدى إلى ارتفاع الرسوم المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية والي جانب ارتفاع تكاليف التشغيل الناتجة عن الاضطرابات التشغيلية والتوقف يمكن أن يحدث ارتفاع في أسعار التحويلات علي المدى القصير كذلك فإن أنظمة الحماية الاجتماعية الفعالة من الأهمية بمكان لحماية الفئات الفقيرة والأولي بالرعاية، وعلي البلدان المضيفة أن تدعم الإجراءات التدخلية الخاصة بالحماية الاجتماعية للمهاجرين وأن يكون تسريع وتيرة الخدمات المالية الرقمية لخفض تكاليف التحويلات أولوية قصوى بمجرد استقرار الأزمة العالمية، حيث لا تزال متوسط التكلفة العالمية لتحويل 200 دولار هي 6.8% في الربع الأول من عام 2020.

[1] الفولشوجارسيا مورا، ميكال رونكوفسكي، التحويلات في زمن فيروس كورونا، الحفاظ على تدفقها.
https: ll blogs .world ban K . Org larl voices lremittances – times – Coronavirus – keep – them – Flowing.

- تعزيز الامتثال لإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب وتطوير الحلول الرقمية للتعرف على الهوية.

على الرغم من الهبوط المتوقع في تدفقات التحويلات إلا أن مجموعة البنك الدولي [1] تتوقع أن تصبح تدفقات التحويلات مصدراً أكثر أهمية للتمويل الخارجي لمجموعة الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي عام 2020 على الأرجح أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 35% نظراً لفرض حظر على السفر والاختلالات في التجارة الدولية. وبالإضافة إلى الانخفاضات في أسعار الأسهم للشركات دولية النشاط فإن تدفقات المحافظ (الخاصة) خلال أسواق الأسهم والسندات ربما تخضع لانخفاض بنسبة حوالي 80%.

كذلك استمرت تكلفة الإرسال متجاوزة هدف SDG(3%) وكذلك بالنظر إلى الاختلالات الحادثة بالخدمات المتعلقة بالتحويلات برغم الاستخدام المتزايد للخدمات الرقمية والمنافسة المتزايدة من قطاع الأعمال والحكومة في الدول المستقبلة.

وكما أشير سابقاً فإن متوسط التكلفة العالمية انخفضت من 6,9% في الربع الأول من 2019 إلى 6.8% في الربع الأول من 2020، ويلاحظ أن هذه النسبة قد زادت من 6,76% في الربع الأول من 2019 إلى 7% بالنسبة لمجموعة دول MENA(الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

ووفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي تصدرت مصر مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تدفق التحويلات إلى الداخل، حيث حصلت مصر على ما قيمته 26,8 مليار دولار تليها لبنان والمغرب والأردن واليمن (7,5، 6,7، 4,5، 3,8 مليار دولار) على الترتيب وذلك في عام 2019.

وهذه التدفقات مثلت ما نسبته 8,9% من GDPخلال 2019 مقابل 12.7%، 5,9%، 10.2%، 12.6% لهذه الدول على الترتيب والانخفاض المتوقع في التحويلات إلى منطقة MENA[2] (20% في 2020) مقابل زيادة قدرها 2.6% في 2019 يمكن أن تعزى للتدهور العالمي استجابة

[1] Word Bank Group, op. cit, pp.8-9

[2] تعتمد منهجية التنبؤ بالتحويلات لعام 2020 على استخدام مجموعة البنك الدولي لنموذج تقدير اعتيادي متوافر في الادبيات حيث يقدر التحويلات كدالة في الدخل لدول الهجرة المقر والمنشأ. والقاعدة الاساسية ان تدفقات التحويلات ترتبط طردياً (ايجابياً) بدخول المهاجرين (يؤخذ كمتغير تقريبي متوسط الدخول الاسمية لدول المقر (الدول منشأ التحويلات)، وهذه ترتبط ايضا بمستويات الدخول والأسعار (متوسط دخل الفرد الاسمي) للدول التي يأتي منها المهاجر أي الأصل المستلمة للتحويلات حول هذه المنهجية يرجي الرجوع لـ World Bank Group,op.cit, Appendix : Data Notes and Methodologies for forecasting Remittances and FDI, pp .30 -32

لتداعيات فيروس كورونا ولتأثير الانخفاض في أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي. ويلاحظ أن غالبية الدول المتسلمة للتحويلات على الأرجح أنها ستعاني من انهيار في تدفقات التحويلات، وكذلك فإن التأثيرات العميقة ستأتي من منطقة اليورو التي ستعاني من التدهور الاقتصادي وكذلك من تدهور عملة اليورو مقابل الدولار، بما يؤثر سلبياً على كل من المغرب وتونس. وسيعود التعافي بمعدل بطيء 1.6% في 2021 نظراً لتواضع النمو في منطقة اليورو وفي ظل ضعف التدفقات من دول مجلس التعاون الخليجي.

علي الجانب الآخر يشير تقرير لصندوق النقد الدولي[1] أن كوفيد 19 يمثل تهديداً صريحاً لمستوردي النفط في MENAP (أفغانستان، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، باكستان، السودان، سوريا، تونس)، لهذه الدول في الأجل الطويل بما تنطوي عليه من زيادة معدلات البطالة والتي حققت في المتوسط 9.5% في 2019، والتي يتوقع أن تسوأ أكثر في العديد من هذه الدول، وذلك برغم أن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يقدم دعماً في الأجل المنظور، إلا أن ضعف النشاط المحلي المترتب علي غياب الثقة واشتداد وضع الدين العام في بعض الدول قد يفاقم من المخاطر في المستقبل. حيث يتوقع أن يتقلص النمو في المتوسط لعام 2020 بنسب تتراوح ما بين 1% – 4.5% مقارنة بمستويات 2019. كذلك فإن صدمات اضافية في الطلب والعرض قد تأتي خلال قنوات التجارة، السياحة، التحويلات واشتداد الظروف المالية العالمية بما ينعكس على ظروف الائتمان المحلي. وأنه في ظل الإجراءات الاحتوائية ربما تنخفض التجارة (بالنسبة لجيبوتي، مصر، موريتانيا، باكستان، تونس) بما يؤثر على مناخ الأعمال والإنتاج المحلي.

وتعتمد هذه الدول المستوردة للنفط كثيراً علي الواردات تلبية لاحتياجات الطلب المحلي والصادرات حيث تمثل الواردات 57% من GDP مقابل 47% للأسواق الناشئة والدول النامية. هذه الاختلالات المتوقعة في المعروض من سلع الاستهلاك والتدهور في العملة يمكن أن يدفع الاسعار المحلية إلي أعلي. ويبين التقرير[2] أن انخفاض اسعار النفط يمكن أن يقلص الاختلالات المالية والخارجية ولكن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال وتدفقات التحويلات من الدول المصدرة للنفط ربما

[1] IMF (2020) The Regional Economic outlook: Middle East and Central ASIA, update.

[2] IMF (2020) , ibid , pp.16-19

التنبؤات الخاصة بمعدل النمو والمتغيرات المالية والخارجية الخاصة بمصر

السنة	معدل النمو الحقيقى	معدل التضخم	التوازن المالى الحكومى العام	توزان الحساب الجارى % من GDP
2020	2%	4.9%	– (7.7) %	– (4.3) %
2021	2.8%	7.2%	– (5.9) %	– (4.5) %

يؤثر أيضاً علي النشاط الاقتصادي. ولكن في عام 2014 عندما انخفضت أسعار النفط إلى النصف استطاعت دول MENAP المستوردة تحسين موازينها المالية بنسبة 0.6% من GDP وحساباتها الجارية بنسبة 0.9% من GDP ومع ذلك انخفضت كل من نسبة التحويلات والاستثمار المباشر بنسبة 0.3%، 1% من GDP على الترتيب. وتوقع التقرير أن تتحسن موازين الحساب الجاري في 2020 بالرغم من انخفاض كل من الإيرادات السياحية والتحويلات بنسبة تقلص في المتوسط تصل إلى 4.9% منGDP.

ويشير تقرير آخر لـ IMF[1] أن منطقة MENA قد تعرضت لتراجع في تدفقات الحافظة يقترب من 2 بليون دولار منذ منتصف فبراير الماضي في الوقت التي انخفضت فيه أسعار الأسهم وتزايد انتشار السندات، وتزامن ذلك مع آجال استحقاق الديون السيادية بما قيمته 35 بليون دولار في 2020.

وتتنبأ إحدى دراسات صندوق النقد الدولي[2] بأن أكثر القطاعات تضرراً من تفشي الفيروس هما: قطاعي السياحة، والنقل، حيث تمثلت الإجراءات الاحترازية في إغلاق المحال التجارية ومناطق التسوق والأماكن الترفيهية، علماً بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة، ومن ثم فإن تداعيات فيروس كورونا تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدى إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضي أجور ضئيلة فضلاُ عن تخفيض ساعات العمل ودخل الفرد.

وعليه سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط، وهو ما يتسق مع مخاوف منظمة العمل الدولية التي أشارت إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان 25 مليون وظيفة في العالم (في ظل الفرضية غير المتفائلة) مقابل فقدان 5,3 مليون عاطل (في ظل الفرضية المتفائلة) وهذا العدد المفقود من الوظائف يفوق مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 البالغ 22 مليون وظيفة .[3]

2- قنوات انتقال تأثير انتشار فيروس كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج

[1] World Economic Forum , Emerging Priorities and Principles for Managing the Global Economic Impact of COVID-19,Chief Economists oat hook , April 2020 .,P.10

[2] الوليد احمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 13.

[3] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي " الاصدار الحادي عشر "، أبريل 2020، ص5.

- يحددها تقرير صندوق النقد العربي[1] في قناة الطلب الخارجي، الأسعار العالمية للنفط، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن عدد من القنوات الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر على أداء الاقتصادات العربية مثل أسعار الفائدة والتطورات في أسواق المال العربية وذلك نتيجة ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار أو بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بسلة من العملات يمثل الدولار وزناً مهماً بها (12 دولة عربية)
- تسجل الاقتصادات العربية ذروة تأثرها بأية صدمة يتعرض لها الاقتصاد الصيني في العام التالي مباشرة لحدوث الصدمة ثم يتم استعادة التوازن وبشكل تدريجي بداية من العام الثالث لحدوث الصدمة.
- تأثر صادرات الدول العربية بتراجع محتمل للطلب العالمي بما لا يقل عن 50% وذلك بما يشمل كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، وهو ما سوف ينعكس على مستويات الطلب الخارجي الذي يعد مسئولاً عن توليد نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه سوف تتأثر الاقتصادات العربية بتباطؤ محتمل في الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين حيث تعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حالياً من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65% من الصادرات العربية.
- ووفقاً لتقديرات الإسكوا[2] من المتوقع انخفاض صادرات المنطقة العربية بمقدار 88 مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة للفيروس في ظل سيناريو تدهور الأوضاع (معدل النمو العالمي (-3%). حيث يتوقع تراجع صادرات المنطقة بـ 74 مليار دولار وكذلك تتراجع الصادرات البينية العربية بما قدره 14 مليار دولار تقريباً، وحسب سيناريو النمو العالمي المعتدل 1.5% تنخفض الصادرات بما قيمته 28 مليار دولار، ومن المتوقع أن تحل الصناعات التعدينية والكيمائية في طليعة القطاعات الأكثر خسارة وتسجل الصناعات التحويلية بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية نحو 13% من إجمالي انخفاض الصادرات أي أنها ثاني أكثر القطاعات تضرراً.
- على الجانب الآخر يتوقع أن ينخفض مجموع واردات المنطقة العربية بمقدار 111 مليار دولار نتيجة لآثار الفيروس على الاستهلاك والتصدير (حسب سيناريو تدهور الأوضاع، معدل النمو العالمي (-3%)، كذلك من المحتمل أن تصل قيمة الانخفاض في الواردات غير النفطية إلى 89 مليار دولار، وتتضمن الواردات غير النفطية مواد استهلاكية ومواد خام تستخدم للصناعات التحويلية. وفي ضوء سيناريو النمو العالمي المعتدل 1,5% تقدر الخسائر في الواردات بما لا يقل عن 35 مليار دولار، تسجل المنتجات الميكانيكية والكهربية 51% من منتجات الصناعات

[1] صندوق النقد العربي، المرجع السابق.

[2] الاسكوا، آثار جائحة كوفيد -19 على الاقتصادات العربية: (التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر E/ESCA/ 2020 / Policy Brief (6)

التحويلية من إجمالي الانخفاض في الواردات وتسجل الصناعات الكيمائية نحو 17% من إجمالي انخفاض الواردات – أي أنها ثاني أكثر الصناعات تضرراً في المنطقة العربية.

- وفيما يخص أوضاع الميزان التجاري قد يحقق الميزان التجاري في ظل سيناريو تدهور الأوضاع صافي موجب قدره 12 مليار دولار. وفي ظل سيناريو النمو المعدل (+) 3 مليار دولار.
- وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة[1] تراجع الطلب العالمي على النفط بنحو 2.5 مليون برميل يومياً خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020 وتوقعت أن يتزايد حجم الانكماش في الطلب إلى ما قد يصل إلى 20% أو نحو 20 مليون برميل يومياً خلال أسوأ فترات الأزمة. وإذا صدقت التوقعات فستعود الأسعار إلى مستويات متدنية للغاية وقد تصل الأسعار إلى مستويات تبلغ 10 دولارات للبرميل ويتزامن مع ذلك أن صناعة النفط العالمية تتقلص في ضوء انخفاض العائد علي رأس المال المستثمر، ولذلك ستتوسع فقط الشركات الأقوى على الاستمرار.

يوضح جدول (1) تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2003 – الشهور الأولي (الربع الأول من 2020 وذلك وفقاً لسعر سلة الأوبك، سعر نفط Dubai، وسعر Brent لكل برميل نفط. والملاحظ بأن OPEC Basket يمثل متوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء الأوبك بينما BRENT يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية... ويتبين بصفة عامة الاتجاهات الهبوطية لأسعار النفط خلال السنوات (2014– 2017) ثم التحسن في الأسعار في عام 2018 ثم معاودة الهبوط في 2019 والربع الأول في 2020

[1] على صلاح، "ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا" ، دراسات خاصة ، سلسلة دراسات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبى ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 04–13 أبريل 2020 ، ص 12 .

جدول (1) تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (2003-2020)

السنوات	[1]OPEC Basket ($/b)	Changes (year to year)	Dubai (b/$) ($/b)	[2]Brent ($/b)
2003	28.1	-	26.73	28.9
2004	36.07	28.4	33.45	38.3
2005	50.47	39.9	49.29	54.43
2006	61.08	21.0	61.43	65.39
2007	69.08	13.1	68.36	72.69
2008	99.4	43.9	93.77	97.63
2009	59.85	-39.8	61.75	61.86
2010	77.45	29.4	78.06	79.63
2011	107.46	38.7	106.03	110.93
2012	109.45	1.9	108.9	111.96
2013	105.87	-3.3	105.43	108.85
2014	96.29	-9.0	96.65	98.93
2015	49.49	-48.6	51.17	52.37
2016	39.8	-19.6	41.2	44.04
2017	51.62	29.7	53.11	54.39
2018	70.75	37.1	69.15	71.07
2019	63.82	-9.8	63.17	64.03
يناير 2020	65.09	2.0	63.8	63.6
فبراير 2020	55.49	-14.7	54.5	55.0
مارس 2020	-	-	33.8	33.0

المصدر:

- بيانات مجمعة من التقارير السنوية لمنظمة الأوبك المتاحة على الرابط التالي:
(10/5/2020). https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm
- بيانات إحصائيات الانكتاد، الأسعار السلعية الشهرية والسنوية متاحة على الرابط التالي:
https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx (10/5/2020).

- وبالنسبة لقناة الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر تقرير الإسكوا تراجعاً بمقدار 17.8 مليار دولار بنسبة 45% تقريباً. حيث تشهد البلدان العربية بالفعل انخفاضاً في تدفقات الاستثمار المباشر الواردة والتي بلغت 31 مليار دولار في 2018 مقابل 88.5 مليار دولار في عام 2008. ويؤجج هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار المخاوف بشأن القدرة على تمويل المشاريع في المنطقة العربية في مجال الطاقة والبتروكيماويات.
- وإجمالاً يمكن القول بأنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة للفيروس على مجموعة الدول العربية حيث يتوقع تباين الصدمات على مستوى

[1] OPEC Basket: متوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء الأوبك.

[2] Brent: خام نفطي يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، ويتكون برنت من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفًا في منطقتي برنت وتينيان (بعضها يقع في المملكة المتحدة والبعض الآخر في النرويج)

الطلب والعرض اعتماداً على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في هذه الدول بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل متانة شبكات الحماية الاجتماعية وقوة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى النجاح في التنويع الاقتصادي والمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات القطرية 2030.

3-خصائص الهجرة وتحويلات العاملين المصريين

وفقاً لمفهوم الهجرة المؤقتة تتمثل اهم المؤشرات العامة بالاعتماد على إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين بالخارج[1]:

- بلغت أعداد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بها 1315555 في عام 2014 تراجعت إلى 1078254 في 2018 بنسبة انخفاض قدرها (18.0%). وقد جاءت المجموعة العربية بعدد 1046399 تصريح تمثل 97% من إجمالي التصاريح الصادرة 2018 بينما سجلت الدول الأوروبية نسبة 1.9% من الإجمالي في نفس السنة.
- انخفضت أعداد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل في الدول العربية بنسبة (18.2%) خلال الفترة 2014-2018، وفي المقابل شهدت عدد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل في الدول الأوروبية بنسبة انخفاض أكبر (29.7%) خلال نفس الفترة.
- جاءت السعودية تليها الكويت ثم الأردن والأمارات بما نسبته على الترتيب 49.2%، 22.1%، 12.0%، 9.6% في عام 2018 من إجمالي تصاريح العمل، بينما تركزت تصاريح المجموعة الأوروبية في كل من إيطاليا واليونان بما نسبته على الترتيب 86.3%، 8.4%. وهو ما يلقي الضوء حول تأثير العوامل السياسية بين مصر والدول العربية على التوزيع الجغرافي لمصادر التحويلات.
- جاء عدد الحاصلين على تصاريح للعمل بالخارج لحملة (مؤهل متوسط) في المرتبة الأولى بنسبة 39.1% تليها حملة المؤهل العالي بنسبة 28.1% ثم حملة مؤهل أقل من المتوسط وبدون مؤهل على المركز الثاني بنسبة 27.6% (جدول 2)، وفيما يخص مجموعة الدول العربية فيحظى حملة المؤهل المتوسط ودون المتوسط وبدون مؤهل عال أكثر من 60% من حملة التصاريح في 2018. ونفس النتيجة تسري على الحاصلين على تصاريح للعمل في الدول الأوروبية.

[1] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، اصدار اغسطس 2019، جدول رقم (1)، ص 9.**

- وللأسف لا توفر نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء توزيع تصاريح العمل بالخارج وفقاً للقطاعات الاقتصادية ولا تخصصاتهم ومهاراتهم (وإن كانت الورقة الحالية تميل إلى استخدام المستوى التعليمي كمؤشر تقريبي لمستويات المهارة).

جدول (2)

إجمالي تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج طبقاً للحالة التعليمية ومجموعات الدول في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018 والأوزان النسبية لكل مجموعة تعليمية %

الحالة التعليمية / مجموعات الدول	مؤهل عالي	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل اقل من المتوسط وبدون مؤهل	الإجمالي عدد%
الإجمالي %	1726813 (27.9)	301436 (4.9)	2444975 (39.6)	1697969 (27.5)	6141193 100 -
مجموعة الدول العربية	1682357 (28.1)	294452 (4.9)	2336156 (39.1)	1663705 (27.8)	5976670 97.3 (100.0)
مجموعة الدول الأوروبية	27828 (23.1)	4853 (4.0)	60293 (50,1)	27358 (22,7)	120332 2.0 (100.0)
أخرى	-	-	-	-	0.7

المصدر: النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إصدار أغسطس، 2019.

أما النسب فقد حسبت بمعرفة الباحث

3-1 اتجاهات التحويلات في مصر (2003-2020)

- شهدت تدفقات التحويلات للعاملين المصريين جدول رقم (3) ارتفاعاً متزايداً خلال السنوات 2004-2005 وحتى عام 2014-2015 وباستثناء السنة المالية التي تلت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 والتي انعكست في انخفاض قيمة التحويلات في عام 2008-2009 بنسبة انخفاض قدرها (8.8%) وبالرغم من الظروف السياسية والتوترات في مصر إبان ثورات الربيع العربي في عام 2011 والتي ارتبطت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلا أن تحويلات العاملين قد زادت.
- برز اتجاهاً متنامياً للتحويلات بنسبة 29% بين السنتين 2009-2010، 2010-2011 واستمر الاتجاه المتنامي حتى عام أزمة أسعار النفط في عام 2014-2015 عندما هبطت قيمة التحويلات بنسبة 11.4% في 2015 -2016 ثم استمرت الزيادة في قيمة

التحويلات من 17.1 مليار دولار في عام 2015-2016 حتى وصلت إلى 26.4 مليار دولار في عام 2017-2018 جدول (3) ثم انخفضت في عام 2018-2019 إلي 25.2 مليار بنسبة (4.5%) تحت تأثير تصاعد حدة التوترات التجارية، تباطؤ النمو في الاقتصاد الصيني وتداعياته علي الاقتصاد العالمي، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تزايد المديونيات العامة والخاصة في العالم[1]، انخفاض أسعار النفط العالمية (جدول 1).

ومن الواضح أن عام تحرير سعر الصرف الأجنبي في مصر قد ساهم في إحداث قفزة في التحويلات في عام 2016-2017 حيث زادت قيمة التحويلات بنسبة 27.8%.

- استمرار اتجاه التزايد في قيمة تحويلات العاملين المصريين في الخارج خلال الربعين الأول والثاني من 2019-2020 حيث تحققت زيادة بنسبة 37%.

3-2 تعتبر تحويلات العاملين من اهم مصادر النقد الأجنبي في مصر:

حيث يوضح جدول (3) وشكل (2) تزايد الوزن النسبي للتحويلات من 13.0% في 2004-2005 إلى 19.0% في 2010-2011 مرور بسنوات أزمة النفط العالمية 2014-2015 والذي سجلت فيها حوالي 29% من أهم موارد مصر من العملات الأجنبية (الصادرات، رسوم المرور بقناة السويس، الاستثمار الأجنبي، السياحة) وانتهاءً بسنة 2018-2019 حيث التوترات في الاقتصاد العالمي والتي حققت فيها حوالي 33% من إجمالي موارد النقد الأجنبي.

شكل(2) الأهمية النسبية لمصادر النقد الأجنبي خلال الفترة (2004-2020)

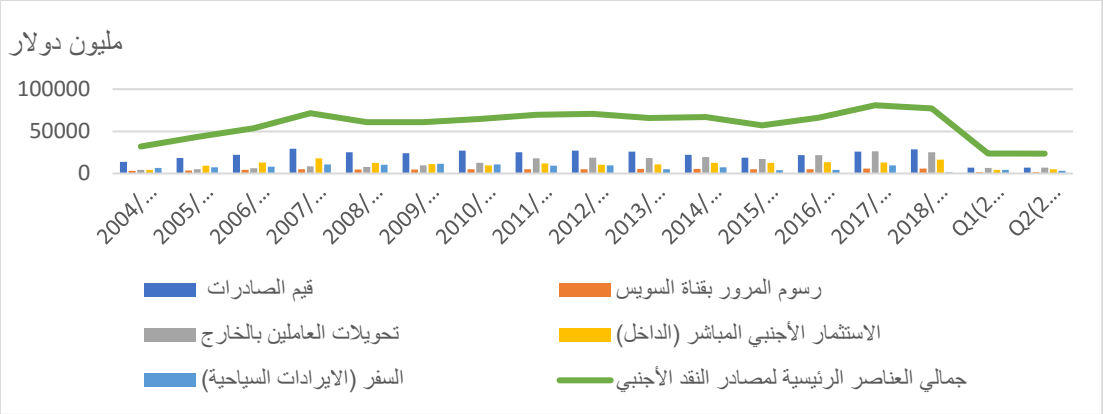

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

[1] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار العاشر، سبتمبر 2019 ص 9-12 – يوليو/ ديسمبر.

3-4 نسبة تغطية قيمة التحويلات لكل من الصادرات والواردات

- يوضح جدول (4) أن قيمة التحويلات قد قاربت قيمة الصادرات في السنوات التي أعقبت أزمة النفط العالمية 2014-2015 وأحياناً تجاوزتها في السنوات التي تلت تحرير سعر الصرف، وأنه حتى في الربعين الأول والثامن من 2019-2020 قاربت نفس مستوى الصادرات.
- برغم ما تقدم فإن قيمة التحويلات لم تستطع أن تغطي على أقصى تقدير 40% من قيمة الواردات وهو ما ينطوي على حقيقة أن زيادة الواردات قد ارتبطت بسلع معمرة وسلع رفاهية يتعامل بها أصحاب الدخول المرتفعة [1].
- يتضح مما تقدم أن تحويلات العاملين المصريين في الخارج قد أصبحت أكبر مصدر للتمويل في مصر متجاوزة الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات السياحية ورسوم المرور في قناة السويس وقد أثبتت التحويلات أنها مصدر مستقر من تدفقات النقد الأجنبي مقابل التدفقات الأخرى ولم تظهر أنها داعمة للدورات الاقتصادية المصاحبة للتدفقات الأخرى جدول رقم (3). وبشكل عام يمكن النظر للتحويلات كآلية تأمين ذاتية للدول النامية (من بينها مصر) من خلال تمكنهم من تنويع مواردهم من مصادر التمويل الخارجي.

3-5 درجة تأثر تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج بتطورات سوق النفط العالمي

بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه بخصوص التوزيع الجغرافي لمصادر التحويلات والتي توضح بجلاء استحواذ الدول العربية ممثلة (في السعودية والكويت والأردن والإمارات وقطر) وكذلك إيطاليا واليونان علي نصيب سوق العمالة بالنسبة للمهاجرين المصريين كهجرة مؤقتة. يبين شكل (1) يبين درجة الارتباط بين تطور تدفق التحويلات وتطور أسعار النفط بدرجة ارتباط منخفضة 0.08 = r خلال 2003-2019 وهو ما يمكن تفسيره بهامشية حصة العمالة المصرية في سوق الطلب الخليجي، حيث خضعت التحويلات للاتجاهات طويلة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت منذ التسعينات نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمال الأجنبية وإحلال العمالة المصرية بالعمالة الأسيوية وانهيار الأسواق المالية في شرق آسيا، حيث بدأت التحويلات في الانتعاش مع انتعاش أسعار النفط حتى النصف الأول من عام 2014، وقد خضعت التحويلات للعاملين المصريين لتأثير التغيرات في سياسة الصرف للدولار وخاصة بعد عام 2016 حيث لوحظ زيادة

[1] فادية عبد السلام، التحويلات ودورها في النمو الاقتصادي (الفصل الثالث) في معهد التخطيط القومي (تحرير) منافع واعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 206 اغسطس 2019، ص94. حيث توصلت الدراسة إلى ان تأثير التحويلات على الميزان التجاري تكون من خلال زيادة الواردات (المعمرة وسلع الرفاهية) تحت ضغط زيادة الانفاق الاستهلاكي. كذلك في إطار برنامج استدامة الدين للصندوق، يساعد تزايد قيمة التحويلات علي زيادة قدرة الاقتصاد على الاستدانة من الخارج.

تدفقات تحويلات العاملين مع اقتراب سعر الصرف من السعر التوازني – أما علاقة الارتباط بين التحويلات وسعر صرف الدولار فقد أوضحت دراسة سابقة للمؤلف الحالي[1] أنها موجبة (r=0.479) وتدعو إلي الاستنتاج أن تدفقات التحويلات تختلف بشكل كبير عن التدفقات الخاصة (رأس المال الخاص أو الحافظة) من منظور الدافع أو الحافز (دوافع الايثار ودوافع الاستثمار) وآثارهما مما قد يعني أن التحويلات لا تبدو أنها مصدر هام رأس المال للتنمية الاقتصادية، وانها قد تؤدى إلي تخفيض النمو الاقتصادي خلال اثر المرض الهولندي، حيث يتوقع أن تساهم في تنامي الإنفاق الاستهلاكي المخصص للسلع المعمرة مثل قطاع الإسكان والسيارات أو قطاع المفروشات، وحتى قواعد البيانات لا توفر تفصيلات للحكم علي درجة كفاءة تخصيص النقد الأجنبي ولا حتى بالنسبة لبورصة الأوراق المالية لا يتوافر بيان عما تشكله التحويلات من إجمالي المستثمرين الأجانب ولا مدى الانخفاض أو الزيادة في التمويل الموجه إلي القطاعات الاستثمارية المختلفة.

شكل (3): تطور أسعار النفط العالمية مقارنة بتطور تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (2003-2020)

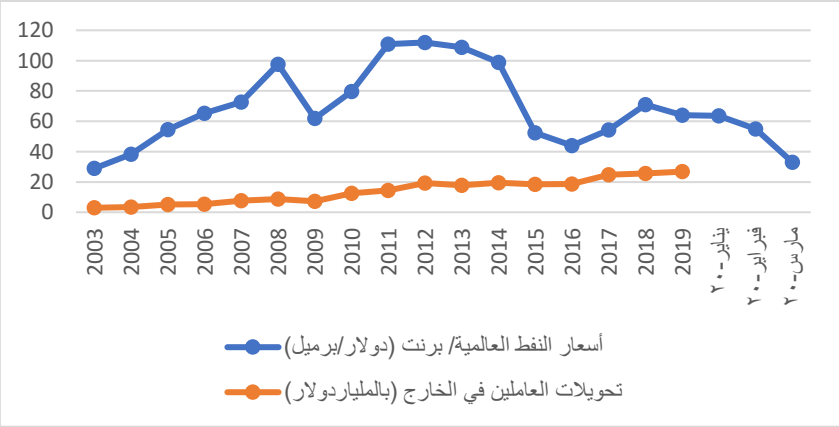

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

- **معامل الارتباط للمتغيرين خلال الفترة (2003-2019) = 0.287693**
- **معامل التحديد للمتغيرين خلال الفترة (2003-2019) = 0.082767 أي (8%)**

[1] فادية عبد السلام، المرجع السابق، ص ص102-103.

حيث يرتبط دافع الايثار باهتمام المهاجر بالرفاهية النسبية لأسرته، أما الدافع الثاني المتعلق بالاستثمار فيرتبط بمحددات ماكرو اقتصادية، حيث اشارت الدراسة الي وجود معوقات وصعوبات أمام الاستثمار المنتج ممثلة في غياب الأمن احياناً والاجراءات الحكومية والبيروقراطية، ارتفاع معدلات الضريبة ... اجراءات التراخيص المعقدة وان الاهتمام الاساسي بإنفاق التحويلات يتركز في ساهمتها في تمويل المصروفات الاساسية، تمويل شراء العقارات والاستثمار في الاعمال الصغيرة وخلافه.

جدول (3) تطور قيم المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي

(القيم: بالمليون دولار)

السنوات	قيم الصادرات	رسوم المرور بقناة السويس	تحويلات العاملين بالخارج	الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل)	السفر (الإيرادات السياحية)	إجمالي العناصر الرئيسية لمصادر النقد الأجنبي	الوزن النسبي للتحويلات (%)
2004/2005	13833.4	3306.8	4329.5	4134.5	6429.8	32034	13.52
2005/2006	18455.1	3558.8	5034.2	9097.9	7234.6	43380.6	11.60
2006/2007	22017.5	4169.6	6321	13084.3	8183	53775.4	11.75
2007/2008	29355.8	5155.2	8559.2	17802.2	10826.5	71698.9	11.94
2008/2009	25168.9	4720.6	7805.7	12836.1	10487.6	61018.9	12.79
2009/2010	23873.1	4516.8	9753.4	11008.1	11591.3	60742.7	16.06
2010/2011	26992.5	5052.9	12592.6	9574.4	10588.7	64801.1	19.43
2011/2012	25071.9	5207.8	17970.9	11768.1	9419	69437.7	25.88
2012/2013	26988.1	5031.8	18668	10273.6	9751.8	70713.3	26.40
2013/2014	26022.6	5369.1	18518.7	10855.8	5073.3	65839.5	28.13
2014/2015	22245.1	5361.7	19330	12546.2	7375.4	66858.4	28.91
2015/2016	18704.6	5121.6	17077.4	12528.7	3767.5	57199.8	29.86
2016/2017	21728.2	4945.3	21816.3	13366.1	4379.7	66235.6	32.94
2017/2018	25827	5706.7	26392.9	13163.1	9804.3	80894	32.63
2018/2019	28495	5730.7	25150.8	16393.5	1257.6	77027.6	32.65
2019/2020 (Q1)	7120.8	1507.3	6712.6	4261.9	4193.6	23796.2	28.21
2019/2020 (Q2)	7130.2	1524.8	6963.9	4899	3056.1	23574	29.54

المصدر: بيانات البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر، متاحة على الرابط:

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={F32D82E4-41F4-44AF-8DB7-3E0B24C76D99}&file=BOP-Annual.xlsx&action=default (11/5/2020).

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={1E9AE085-55CD-4DA5-BD91-D4F81CCE70CB}&file=Net_Foreign_Direct_Investment_In_Egypt_(FDI)_by_country_Annual.xls%20(1).xlsx&action=default

جدول (4) الوزن النسبي لتحويلات العاملين في الخارج من إجمالي قيم الصادرات والواردات خلال الفترة (2004-2020)

القيم: بالمليون دولار

السنوات	قيم الصادرات	قيم الواردات	تحويلات العاملين بالخارج	التحويلات كنسبة من إجمالي قيم الصادرات (%)	التحويلات كنسبة من إجمالي قيم الواردات (%)
2004/2005	13833.4	24192.8	4329.5	31.30	17.90
2005/2006	18455.1	30441	5034.2	27.28	16.54
2006/2007	22017.5	38308.1	6321	28.71	16.50
2007/2008	29355.8	52771.2	8559.2	29.16	16.22
2008/2009	25168.9	50342.2	7805.7	31.01	15.51
2009/2010	23873.1	48993.1	9753.4	40.86	19.91
2010/2011	26992.5	54095.5	12592.6	46.65	23.28
2011/2012	25071.9	59210.9	17970.9	71.68	30.35
2012/2013	26988.1	57682.8	18668	69.17	32.36
2013/2014	26022.6	60181.9	18518.7	71.16	30.77
2014/2015	22245.1	61305.5	19330	86.90	31.53
2015/2016	18704.6	57387.7	17077.4	91.30	29.76
2016/2017	21728.2	59003	21816.3	100.41	36.97
2017/2018	25827	63103	26392.9	102.19	41.83
2018/2019	28495	66529.4	25150.8	88.26	37.80
Q1(2019/2020)	7120.8	15904	6712.6	94.27	42.21
Q2(2019/2020)	7130.2	17051	6963.9	97.67	40.84

المصدر: بيانات البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر، متاحة على الرابط:

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={F32D82E4-41F4-44AF-8DB7-3E0B24C76D99}&file=BOP-Annual.xlsx&action=default (11/5/2020).

3-6 الشواهد متباينة فيما يتعلق بتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي

بعض الدراسات وجدت علاقة إيجابية بينهما (حيث أن الهجرة المؤقتة ترتبط بمنافع أعلي للدولة المنشأ خلال العائد من رأس المال البشرى والمادي والاجتماعي حيث قدرت إحدى التقارير[1] أن هناك منافع محسوسة ومرئية لتدفقات التحويلات نحو الدول المتسلمة (المنشأ) خاصة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وقد قدرت التحويلات بما قيمته 539 مليار دولار في 2018 أي ما يتجاوز ثلاث مرات حجم مساعدات التنمية الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر كذلك فهي أكثر استقراراً وأقل تذبذباً من التدفقات الخاصة وتقوم التحويلات بوظيفة تمهيد الاستهلاك Consumption Smoothing، وتمثل تأميناً خلال الأزمات الاقتصادية حيث تلعب دوراً في تحسين المستويات التغذوية وتقليص عمالة الأطفال في عدد من الدول النامية، فضلاً عن رفع مستوى الإنفاق علي التعليم والالتحاق بالمدارس العليا، كذلك فإن الآثار الإيجابية للنمو خلال التحويلات يمكن أن تسهل استيراد السلع الوسيطة بحيث تمارس آثاراً إيجابية أخرى إضافية Second Round Effects ، والبعض الآخر من الدراسات الأقل تفاؤلاً يشير إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحويلات والنمو الاقتصادي بل ذهبت التحليلات إلى الإشارة إلى الآثار التضخمية التي يحدثها علي أسعار السلع التي لا تدخل التجارة الدولية Non –Tradable وتصاحب كذلك بارتفاع (بمبالغة) في سعر الصرف Appreciation of the Exchange rate والذي يقلص بدوره تنافسية الصادرات (المرض الهولندي) السابق الإشارة إليه.

3-7 صدمات العرض والطلب التي تحدثها تداعيات فيروس كورونا على تدفق تحويلات المصريين بالخارج

من الصعوبة بمكان التنبؤ بتوقيت الانحسار والانتهاء من أزمة فيروس كورونا بالتعافي لأن ذلك مرتبط بتوقيت الوصول إلى لقاح للتحصين ضد الفيروس والذي يتوقع أن يكون في حدود من سنة إلى 18 شهر.

[1]) World Bank Group, Leveraging Economic Migeration for Pevelopment, A Briefing for The world Bank Boordm Sept. 2019, pp.24-49.

احتمالات تأثير فيروس كورونا على قيمة تحويلات المصريين تقوم على ثلاثة افتراضات رئيسية:

الافتراض المتفائل:

الاعتماد على ما حدث في عام أزمة أسعار النفط في عام 2014-2015 عندما هبطت قيمة تحويلات المصريين في عام 2015-2016 بنسبة 11.4% وتكون السنة المرجعية هي 2018-2019 وذلك لتقدير التنبؤات المستقبلية خلال السنتين 2019-2020، 2020-2021. وهذا البديل يستند على هامشية حصة الطلب على العمالة المصرية في كل من الأسواق الخليجية والأسواق الأوروبية وعليه يتوقع أن تصل قيمة التحويلات في 2019-2020 إلى 22.3 مليار دولار تحقق منها بالفعل 13.677 مليار دولار خلال الربعين (يوليه- ديسمبر) 2019-2020 إلا أن الربعين الآخرين يناير – فبراير – مارس – أبريل – مايو – يونية يتوقع أن يحققا خلالهم 8.6 مليار دولار. ويتوقع في ظل السيناريو المتفائل أن تستطيع العمالة المصرية العالقة العودة إلى مكان أعمالها وان يتم الاستغناء عن نسبة من العمالة الموجودة لدى أسواق العمل هناك أي كان مستوى مهارتها.

أما تقديرات عام 2020-2021 فيقدر أن تصل إلى 19,7 مليار دولار والأرجح أن تتعافي الاقتصادات العربية في مجلس التعاون الخليجي بفترة إبطاء لا تقل عن سنة عن تعافي الاقتصادات الرئيسية مثل الصين والاتحاد الأوروبي وشرق آسيا، ويدعم هذا السيناريو ما أشار إليه تقرير صندوق النقد العربي 2020 [1] حول آفاق النمو الاقتصادي في السعودية من أنها تأثرت بتداعيات كورونا في قطاعات النقل والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصناعات التحويلية الأخرى، يعكس جانب من هذا التأثير الانخفاض في إيرادات الحج والعمرة (عدد المعتمرين في 2019 قد بلغ 18 مليون معتمر، 2.5 مليون حاج بإجمالي حجم القوى العاملة التي تخدم موسم الحج تقدر بنحو 350 الف وظيفة وان التوقعات تشير إلى المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص غير النفطي في نمو الناتج المحلي خلال 2021 – أما الإمارات فقد تأثرت لديها قطاعات الضيافة والسياحة والنقل ومن المتوقع حدوث نمو في الربع الثاني 2020 بسبب النمو القوى لقطاع النفط. وقد يرتبط ذلك بإضافة ضغوط على المعروض من عنصر العمل في الداخل في ظل التوقعات بأن يتجاوز معدل البطالة متوسط 10% لمجموعة دول (MENAP) مجموعة مستوردي النفط (معدل البطالة الحالي وفقاً لجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو 8%).

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

الافتراض الثاني:

السيناريو المتوسط

ويستند على افتراض مجموعة البنك الدولي 2020 بان معدل نمو قيمة التحويلات لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط هو (-19,6%) في عام 2020 وهذا مفاده أن قيمة تدفقات التحويلات للعاملين المصريين ستصل إلى 21.532 مليار دولار عام 2020 وبافتراض تحسن ظروف التعافي في أسواق العمل الخليجية والنمو الاقتصادي بحيث تتحسن التحويلات بنسبة 1.6%، فيتوقع أن ترتفع قيمة التحويلات إلى 24.98 مليار دولار في 2021.

ويرتبط هذا السيناريو بشروط عدم رجوع العمالة العالقة والاستغناء عن بعض العمالة وعدم التجديد لأي عقود قديمة والتوقف عن قبول عقود جديدة لأول مرة. ويتوقع أن يضيف هذا السيناريو المزيد من الضغوط على سوق العمل المصري ويرتفع معدل البطالة إلى حدود 15%.

الافتراض الثالث

السيناريو المتشائم:

يقوم علي افتراض أنه في الصناعات ستتركز عمليات التسريح علي العمالة من المهاجرين من حاملي التأشيرات المؤقتة، وعندما تتحسن الظروف بعد انتهاء أزمة كورونا أن تشدد حكومات دول الخليج الشركات علي توظيف مواطنيها وخاصة من العمالة المهاجرة من ذوى المهارات المتدنية والمتوسطة في قطاعات الخدمات وبالأخذ في الاعتبار سيادة مستوى التعليم المتوسط وأقل من المتوسط ودون المؤهل بما يتجاوز 60% من العمالة في سوق الخليج جدول (2)، ولذا فالتوقعات قد تمهد لافتراض انخفاض التحويلات إلى ما يقارب 50% وذلك في ظل سيناريو تدهور النمو العالمي (-3%) والاتجاهات نحو التركز والاندماج والاستحواذ في الصناعات النفطية مع اقتراب سعر النفط العالمي من 10 دولار مما يكرس اتباع سياسات انكماشية في الخليج والالتزام بسياسات التقشف، وعليه فالقيم المتوقعة للتحويلات ستكون عند سريان هذه الشروط في حدود تتجاوز قليلا 13.4 مليار دولار في 2020 وأن تتحسن قليلاً ليصل الانخفاض إلى 30% في عام 2021 بحيث تسجل 18.75 مليار دولار. وفي ظل هذا السيناريو يتوقع مزيد من الارتفاع في معدل البطالة بحيث تقترب من 20%.

4- أثر انخفاض التحويلات على الاقتصاد المصري

على الرغم من برامج تقليص العمالة الأجنبية وسياسات توطين الوظائف التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي منذ فتره إلا أن إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد خضعت لاتجاهات متنامية منذ عام 2003 وحتى 2019-2020 الربعين الأول والثاني (Q1-Q2 وذلك باستثناء سنوات الأزمة المالية العالمية (2007-2008) وأزمة الهبوط المفاجئ في أسعار النفط 2014-2015.

ومن المتوقع أن تتبنى هذه الدول العربية سياسات انكماشيه استجابة لتراجع أسعار النفط وخفض معدلات الإنفاق وتقليص العديد من المشروعات الاستراتيجية وهو ما يؤثر على تحويلات المصريين بالخارج في الفترة المقبلة (2020- 2021، 2021 - 2022) كما أوضحنا سلفاً.

ومن المؤكد أن أي انخفاض في تدفقات التحويلات ينطوي على تراجع أحد مصادر العملات الأجنبية ويتسبب في ضياع تمويل بعض العجز في ميزان المدفوعات ويغيب تعويض النقص في الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وكذلك فان الانخفاض في فاتورة التدفقات من التحويلات قد تعنى المزيد من الدين للاقتصاد المصري والاقتراض لتمويل العجز.

وفى ظل التشابكات المختلفة للتحويلات مع الإنفاق الاستهلاكي العائلي والادخار والاستثمار والواردات وهو ما سيتم تناوله تباعا مع أوراق السياسات الأخرى سيتم الكشف عن التداعيات المباشرة وغير المباشرة لانتشار فيروس كورونا على كل متغيرات الاقتصاد الكلى.

نضف إلى ما سبق تأثير انخفاض التحويلات على الإيرادات الضريبية (دخول العاملين بالخارج، رسوم تصاريح العمل، التأمينات) فضلاً عن فقدان مكافآت نهاية الخدمة ومرفقاتها من مخصصات التعليم والرعاية الصحية.

قد يضاف إلى ما تقدم تداعيات انخفاض التحويلات وعلاقاتها بعمليات الاستغناء عن خدمات العاملين وصعوبة محاكاه التأثيرات المرتقبة على سوق العمل المصري مع ارتداد العمالة الوطنية في ظل ضعف بنيه سوق العمل وهشاشتها و طبيعة وحدة المشكلة الهيكلية للبطالة في مصر مع ضعف المنظومة التعليمية ومخرجاتها والتفاقم الرهيب في البطالة ومعدلاتها التي ربما تتجاوز 20% مع العودة من دول الخليج وتكرار سيناريو عوده ما يتجاوز 2 مليون عامل وأضافتهم إلى متطلبات سوق العمل في ظل غياب قواعد بيانات تفصيليه تربط بين مستويات التعليم والمهارة والتخصصات.

هل التوجهات المستقبلية التي المحت إليها الحكومة مؤخرا يمكن أن تغير من ملامح سوق العمل المصري ومعدل البطالة وهي نقطه سنتطرق لها في بعض الأجزاء اللاحقة؟.

4-1 تدخلات على المستويات الوطنية والإقليمية على مستوى السياسات:

- وفقا للإسكوا قد تتقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر كذلك من المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا سلبا على الأجور وتدفق التحويلات ،وستكون التداعيات اكثر حده على الفئات الضعيفة سيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير المنظم الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة، وتتفاقم التحديات نظرا لعدم تقديم حدود دنيا للحماية الاجتماعية ولذلك ناشدت الإسكوا بعض التدخلات على المستويين الوطني والإقليمي على النحو التالي:

1- دعم المصدرين والمشروعات التجارية المتضررة من تداعيات الفيروس للحد من تسريح العاملين، وتمديد آجال سداد اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية ووقف سداد القروض مؤقتا ودعم تقديم تسهيلات ائتمانيه خلال الأزمة.
2- تطوير التجارة الإلكترونية لضمان الاستدامة وتنويع الأسواق، ومن الواضح أن الحكومة المصرية قد لجأت إلى التدخلات في البند (1) من خلال التالى[1]:

- لمواجهة الآثار المحتملة تبنى البنك المركزي عدداً من الإجراءات التحفيزية شملت خفضا لأسعار الفائدة بنحو ثلاث نقاط مئوية في الربع الأول من 2020.

- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات لمده 6 شهور.

- اتاحه الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل راس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

-أعلنت عن حزمه تحفيزيه بقيمه 100 مليار جنيه (50 مليار جنيه للسياحة)، 50 مليار للتمويل العقاري فضلا عن مبادرة البنك المركزي بقيمه 20-30 مليار لبورصة الأوراق المالية لتنشيطها عن طريق شراء للأسهم وعلى الرغم من هذه المبادرات المحمودة إلا أنه تعن لنا عدة ملاحظات:

[1] صندوق النقد العربي، افاق الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره.

* على الرغم من تداعيات كورونا إلا أنه أحد العوامل المخففة من تداعيات انتشار الفيروس هو قوه الاستهلاك العائلي (حيث من المعروف مساهمة بنسبه 85% في إجمالي الناتج المحلى ومتروك لأوراق السياسات الأخرى أن تقيس درجه الانخفاض فيه).

* تساهم جهود دعم العمالة غير المنتظمة في خفض التدهور في المستويات المعيشية للعمالة غير المنتظمة وللقطاع غير الرسمي ولكنها غير كافيه (500 جنيه دعم شهريا لمده ثلاثة شهور) في ظل غياب إعانات البطالة لكي ينشط الطلب على الاستهلاك ويسترد الاقتصاد عافيته هذا بالإضافة إلى أن التيسير التمويلي والدعم المادي الذي لم يذهب إلى القطاعات المتضررة بسبب الأغلاق وتسريح العمالة إنما توجه إلى أصحاب البطاقات الائتمانية وطبقه رجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة والمتوسطة في الأساس.

* إن قيام الحكومة بتخفيض سعر الفائدة تارة ثم بإصدار شهادات البنك الأهلي بأسعار فائدة 15% يعد إجراءً متعارضا حيث تسبب في إحداث ارتباك في البنوك وسحب من السيولة لدى البنوك دون مبرر ودون زيادة السيول في السوق ونفس النتيجة تنسحب على مبادرة البنك المركزي لتنشيط البورصة فالأهم هو زيادة رؤوس أموال الشركات ورفع مستوى أداءها وليس شراء الأسهم وخلق ازمه سيوله.

* إن انخفاض موارد العملة الصعبة مع انخفاض تدفقات التحويلات والصادرات والسياحة وإيرادات المرور في قناة السويس يتطلب عدم لجوء البنك المركزي لاستنزاف الاحتياطيات للحفاظ على سعر صرف الدولار ثابت (حيث أشارت التصريحات إلى هبوط في رقم الاحتياطيات قد يقترب من 15 مليار دولار)

*أشير مؤخراً بوجود توقعات بانخفاض حجم الاستثمار العالمي بنسبه 40% والحكومة بصدد الإعداد ببرنامج بعدة محاور يتعلق بعضها بتفعيل قانون الاستثمار لتحفيز الجذب الاستثماري حيث من المأمول أن تكون مصر واحده من الدول الجاذبة للاستثمار العالمي في الأجلين المتوسط والطويل وذلك بتشجيع ربط الحوافز بحجم النشاط وليس نوعه والبعض الأخر يتعلق بمجموعة قطاعات ينبغي تشجيعها ودعمها مثل الخدمات اللوجستية ،المعلومات والبيانات والقطاع الصحي وتجدد الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري يتميز بتنوعه النسبي فضلا عما تم به من إصلاحات اقتصاديه وماليه أسفرت عن تعافى اغلب المؤشرات (في اطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامج (16-2019) مما قد يمكنه من تفادى الأثار السلبية لأزمة كورونا وتداعياتها بل والاستفادة من الأزمة في العديد من القطاعات الواعدة مثل قطاع التعهيد الذى تتمتع مصر فيه بمزايا تنافسيه

أبرزها رأس المال البشرى وتنافسيه تكاليف التشغيل – الأمر الذى مكنها من احتلال ترتيب متقدم في سوق صناعه التعهيد العالمية بحصه بلغت نحو 16%[1].

4-2 تدخلات السياسات على المستوى الإقليمي على النحو التالي:

- تعزيز فكر تفعيل منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى والتعجيل بفكر استراتيجية تنويع سلاسل الإمداد لتقليص الاعتماد على الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها.
- ضرورة قيام الصناديق العربية المتخصصة بالتحفيز على تقديم الدعم المالي عن طريق تعميم وتمويل برامج لدعم المصدريين والمستوردين في المنطقة العربية.
- ينبغي للمؤسسات المالية الائتمانية الإقليمية المتعددة الأطراف النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الدين وخفضه والهدف هو تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة.
- يدعى الدائنون الرسميون إلى الإعلان عن وقف مؤقت لخدمه الديون السيادية في هذه الفترة لتحرير احتياطيات العملات الأجنبية التي تحرم الدول العربية والنامية منها نتيجة استخدامها في خدمة الديون واستيراد معدات الرعاية الصحية واللوازم الطبية.
- دعوه الصناديق الإقليمية لتوجيه الاستثمارات نحو الصحة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تقديم قروض بتسهيلات ميسره لتمويل النفقات الإضافية في قطاع الصحة وصرف بدلات إعالة لمن فقدوا وظائفهم مع قيام الصناديق بدعم الدول الأعضاء لبناء مخزون استراتيجي من الأغذية والأدوية.
- التزام الحكومات العربية بتمكين المهاجرين في البلد المضيفة من تحويل أموالهم إلى أسرهم بطرق منخفضه التكلفة.

4-3 تدخلات بسياسات على المستوى الوطني للتعامل مع تداعيات كورونا على التحويلات:

1- دراسة سبل تقويه قاعده البيانات حول الهجرة الدائمة والمؤقتة وطبيعة البيانات التفصيلية المطلوبة حول التعليم والخبرات والتخصصات والمهارات والأسر المرافقة ومستوى الاستفادة من أنظمة التأمين الصحي ونطاق شمولها هذا بالإضافة إلى توفير معلومات عن القنوات الرسمية لإرسال التحويلات وطرق استثمارها خلال المكاتب الحكومية.

[1] https:\\al-ain .com/article/reading-reveals –corona-impact-Egyptian-economy.5/4/2020

2- أن مستوى التناغم والتنسيق بين السياسات والقرارات والتنظيمات والمؤسسات المعنية بالهجرة تتطلب التحديد الواضح للأهداف والأولويات وتقويه القدرات المؤسسية وتقيم احتياجات سوق العمل. ويمكن الاستفادة من الآليات المؤسسية التي وضعتها بعض الدول من خلال إنشاء سكرتارية وطنية للهجرة مسئولة عن كل السياسات المتعلقة بالهجرة والتحويلات وتوقيع اتفاقيات على المستوى الوطني والدولي مع المؤسسات المحلية الضريبية، البنوك، مكاتب البريد، السجل المدني ومع المؤسسات الخاصة والعامة بالخارج لحماية حقوق المهاجرين وتيسير استرداد مكافآت نهاية المدة لمن تم الاستغناء عنهم وتيسير نقل التحويلات والاعتراف المتبادل بالأمن الاجتماعي.

3- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحسين البنية التحتية لمدفوعات التجزئة للتشجيع الآمن والكفوء للتحويلات من البنك المركزي بإنشاء شبكه فروع من البنوك أو المكاتب في المحافظات والقرى المصرية لتوسيع أنشطتها للتعامل مع محدودي ومنخفضي الدخول وكذلك الاستفادة من تجربه كينيا في نقل الأموال في خلال تطبيقات الهاتف المحمول.

4- يتعين على الحكومة دراسة التحديات والصعوبات في محافظات معينة تعاني من ضعف البنية التحتية ونقص تسهيلات الأعمال الأساسية التي تعوق الاستثمار في المحافظات، مع ضرورة توافر برامج محدده للمحافظات من أجل الأعمال والاستثمار لدى اسر المهاجرين.

5- جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج في إطار الهجرة المؤقتة على النحو التالي:

أ) في ظل التقديرات المتباينة بين المصادر المختلفة فأنه وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019 تصل أعدادهم إلى 10.2 مليون فرد في عام 2019، وأن مدخراتهم تقدر ب 150 مليار دولار إلا أن ما يحول فعلياً لا يتجاوز 27 مليار دولار سنويا، وفى ظل افتراض عودة جزء من العمالة المصرية من أسواق مجلس التعاون الخليجي والمقدر عددهم بنحو 5. 4 مليون مصري (في السعودية والأمارات والكويت وقطر) تصبح مهمه الحكومة توفير الآليات المناسبة للاستفادة من هذه المدخرات لهذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين سواء هجره دائمه ومؤقته (وحتى أعداد المهاجرين في الولايات المتحدة أستراليا كندا تصل أعدادهم إلى حوالى 2 مليون مهاجر) وحتى مع توقع أن العائدين سيكون اغلبهم من دول الخليج وليس إيطاليا والولايات المتحدة واليونان) فالتوقعات قد تتجاوز أعداد المهاجرين في دول الخليج إبان أزمة الخليج 90-1991 والتي قدرت الأعداد وقتها بحوالي مليون شخص، ولذا فأغلب الظن ألا تقل أعداد المهاجرين العائدين عن 2 مليون مهاجر، ومن المعروف أنه تم حل مشكلة أزمة الخليج الأولى من خلال آلية القطاع غير الرسمي وليس معروفاً كيفية التعامل مع الأزمة المستجدة.

ب) ويمكن أن نقترح قيام الحكومة بتأسيس صناديق للاستثمار تابعه للحكومة المصرية تقوم إدارتها بتحوط لتقليص المخاطر وتوظيفها. وهذا يتطلب وجود إطار تشريعي لإدارة وتسعير المخاطر والضمانات.

ج) يقترح أن يقوم الصندوق السيادي لمصر بتأسيس آلية تشارك فيها وزارة التخطيط والدولة لإنشاء شركه ذات غرض خاص SPV وتستخدم الصكوك (على نظام الشريعة الإسلامية) ويساهم فيها المصريون العائدون حيث يحدد مبلغ الصك مضافاً إليه عائداً خاصاً خلال عمر الشركة وليكن عشر سنوات ثم تنتقل بعد ذلك إلى ملكية الصندوق السيادي أو إنشاء شركات مساهمة. وتقوم الحكومة حاليا بمبادرة بطرح 23 شركه واعده وهناك اقبال كبير على طرح 45% من بنك القاهرة والبنك العربي الأفريقي.

تستهدف هذه الآليات توجيه التحويلات بشكل منتظم للاستخدامات الأكثر إنتاجاً وتقدم فرصاً واعدة وبالأخص في مجال إنشاء المدارس، المنتجات الطبية، شركات الأدوية، أو في مجال التكنولوجيا Big Data والصناعات الغذائية والطب الوقائي. وهذه المشروعات الجاذبة يتعين أن تتوافر فيها سهوله في عمليات الاستثمار والإدارة وتشارك فيها الدولة بنسبه معينه ولديها دراسات للجدوى وكأمثلة للتسهيلات التي تقدمها الدولة الطرح بنظام الإيجار وتوفير بنيه تحتية ودراسات جدوى وتعزيز الاستفادة من فرص التصدير من خلال تفعيل الاتفاقيات المتاحة فعلاً وتتوافر لدى مصر العديد من الفرص ولكن المطلوب كما ذكرنا آنفاً إعادة النظر في التشريعات وتفعيل مبادرات إيجار الأراضي.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- الإسكوا، آثار جائحة كوفيد -19 على الاقتصادات العربية: (التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر E/ESCA/ 2020 / Policy Brief (6)
- الأنكتاد، الأسعار السلعية الشهرية والسنوية متاحة على الرابط التالي:
- https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx (10/5/2020).
- إيرول بيبوك –اتساع الفجوات: اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الثلاثاء، 7 أبريل 2020 عرض باسم راشد.
- البنك الدولي، بيان صحفي 2020/4/22.
- البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر، متاحة على الرابط:

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={F32D82E4-41F4-44AF-8DB7-3E0B24C76D99}&file=BOP-Annual.xlsx&action=default (11/5/2020).

- التقارير السنوية لمنظمة الأوبك المتاحة على الرابط التالي:
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm (10/5/2020).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، إصدار أغسطس 2019.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي " الإصدار الحادي عشر"، أبريل 2020.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار العاشر، سبتمبر 2019 ص 9-12 – يوليو/ ديسمبر.
- على صلاح، "ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"، دراسات خاصة، سلسلة دراسات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 04-13 أبريل 2020.
- فادية عبد السلام، التحويلات ودورها في النمو الاقتصادي (الفصل الثالث) معهد التخطيط القومي (تحرير) منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 206، أغسطس 2019.

- النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إصدار أغسطس، 2019.
- هيثم عميرة فرنانيرث ، فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟
- الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2020.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- **Errol yay-boke, Five ways Coved 019 TsChangeing Global Migration, Centre for Strategic and International Studies.**
- **https:ll blogs.world ban K.org larl voices lremittances–times–Coronavirus– keep– them– Flowing.**
- **https:\\al-ain.com/article/reading-reveals–corona-impact-egyptian-economy.5/4/2020**
- **IMF (2020) The Regional Economic outlook: Middle East and Central ASIA, update.**
- **Real Instituto elcano, ARI 39/2020 (version en' arabe), 7 de abril de 2020.**
- **World Bank Group, COVID-19 Crisis through a Migration lens, Migration and Development Brief 32, April 2020.**
- **World Bank Group, Leveraging Economic Migeration for Pevelopment , A Briefing for The world Bank Boordm Sept . 2019.**
- **world Economic Forum , Emerging Priorities and Principles for managing The Global Economic impact of COVID-19,Chief Economists oat hook , April 2020.**